

قانون الاجراءات الجزائية

مقدمة:

تعد قواعد قانون الاجراءات الجزائية القواعد الاجرائية للقانون الجنائي، إذ لا يمكن تطبيق قانون العقوبات الا باللجوء لقواعد قانون الاجراءات الجزائية. ولكون الدولة هي من تحتكر سلطة توقيع العقاب وضع المشرع مجموعة من القواعد الاجرائية تمكن من إنزال العقاب على مرتكب الفعل المجرم.

فاذا كانت العقوبة هي جزاء ارتكاب الجريمة فان وسيلة توقيعها هي قواعد قانون الاجراءات الجزائية، ويتفق الفقه الجنائي المعاصر باختلاف نظمه الاجرائية ان قواعد قانون الاجراءات الجزائية وان اختلفت تسميتها هي التي تعمل على بيان كيفية مساءلة مرتكب الجريمة والجهات المختصة بالضبط والتحقيق وتوجيه الاتهام وصولا الى جهات الحكم.

ولتفعيل آلة الردع وتوقيع العقاب تتبع قواعد قانون الاجراءات الجزائية التي تتولاها أجهزة مختصة وتسايروها من لحظة وقوع الجريمة الى غاية صدور الحكم فيها.

ولدراسة مضمون هذه القواعد نقسم الدراسة للمحاور التالية:

المحور الأول: مفهوم قانون الإجراءات الجزائية.

المحور الثاني: النيابة العامة.

المحور الثالث: الدعاوى الناشئة عن الجريمة

المحور الثالث: الشرطة القضائية.

المحور الخامس قاضي التحقيق.

المحور الخامس: المحاكمة الجزائية.

المحور السابع: الأحكام الجزائية وطرق الطعن فيها.

المحور الأول: مفهوم قانون الاجراءات الجزائية

ويشمل هذا المحور بيان القواعد الاساسية التي يقوم عليها قانون الاجراءات الجزائية، ذلك أن دراسة الاجراءات الجزائية تتركز على مجموعة من النصوص التشريعية، تقوم على قواعد تكفل تحقيق التوازن بين حماية حقوق الافراد وحقوق الجماعة. وعليه نتطرق لمحدداتها من خصائص ومضامين وعلاقة بغيره من القوانين الاخرى.

أولاً- تعريف قانون الاجراءات الجنائية

يطلق اصطلاح الاجراءات الجزائية على "مجموعة القواعد القانونية التي تهتم بتنظيم السلطات والمحاكم الجزائية وتحدد اختصاص كل سلطة قضائية والطرق الواجب اتباعها امام هذه السلطات".

قانون الاجراءات الجزائية هو "مجموع القواعد القانونية الشكلية التي تشكل دوائر العدالة الجنائية وتنظيمها وتتسق عملها كما تعرف بأنها مجموعة من القواعد الواجبة الاتباع في استقصاء الجرائم وجمع الأدلة والكشف عن مرتكبها ومحاكمتهم وتنفيذ العقاب عليهم وتعيين الاجهزة المختصة بذلك.

ثانياً - أهمية قانون الاجراءات الجزائية

لقواعد قانون الاجراءات الجزائية اهمية بالغة للفرد والمجتمع، فبالنسبة للفرد توفر للشخص الذي تحوم حوله شبهات ارتكاب الجريمة وسائل تمكنه من الدفاع عن نفسه واثبات براءته وصيانة كرامته وحماية حريته وبالنسبة للمجتمع تضع هذه القواعد وسائل تمكنه من الوصول لمعرفة مرتكب الجريمة وملاحقته وتوقيع العقاب عليه.

فقواعد الاجراءات الجزائية تحاول الموازنة والتوفيق بين حقين يصعب أحيانا التوفيق بينهما حق المجتمع بين معاقبة الفاعل ومجازاته وحق الفرد في دفع التهمة عنه واثبات براءته وتوفير ضمانات المحاكمة العادلة. كما أن قواعد الاجراءات الجزائية هي القواعد المقررة لتطبيق القانون الجزائي. فقواعد العقوبات لا يمكن تطبيقها فوراً وبصورة آلية على مرتكبي الجرائم، ولا بد لتنفيذ العقوبات المقررة قانوناً. من أن يحكم بالعقوبة سلطة قضائية مختصة وان تتبع قواعد منتظمة متصفة بالاعتدال تحدد طرق البحث والتحري عن الجريمة ونسبة الادلة للمتهم. وتكون الدولة طرفاً أصيلاً في الخصومات الجزائية، والسلطة القضائية هي التي تتولى البحث والتحقيق في الجريمة وكذلك توجيه الاتهام وتنظيم أجهزة الحكم فهي تظهر بامتيازات السلطة العامة

وتحتكر سلطة توقيع العقاب وهو قانون عام وقواعده قواعد آمرة لا يمكن الاتفاق على مخالفتها فهي من النظام العام ويلزم الافراد بالالتزام بقواعده واتباع الطرق المقررة فيه.

ثالثا- مضمون قانون الاجراءات الجزائية

يتضمن قانون الاجراءات نوعين من القواعد:

- 1- قواعد تهتم بتنظيم الاجهزة الموكل لها وظائف الاتهام والتحقيق والحكم وتسهر على كشف الجريمة وتوقيع العقاب.
- 2- قواعد تهدف توفير ضمانات حمائية للمتهم وهي ما يعرض لضمانات الحاكمة العادلة والتي تسعى الجهات القضائية احترامها وتكرسها خلال كافة مراحل المتابعة الجزائية.

رابعا-علاقة قانون الاجراءات الجزائية بالقوانين الاخرى

يعد قانون الاجراءات الجزائية من اهم القوانين الشكلية أو الاجرائية لارتباطه الوثيق بحماية الحقوق والحريات الفردية والجماعية المحمية دستوريا وقانونيا وتبرز علاقته بالدستور والقانون العقابي:

01- علاقة قانون الإجراءات الجزائية بالدستور:

كون الدستور هو القانون الأسمى للدولة ولاهتمامه بتنظيم سلطات الدولة وحماية الحقوق والحريات، فانه يهتم بالمبادئ الإجرائية كمبدأ الشرعية م43، وقرينة البراءة لا ادانة الا بمقتضى قانون صادر قبل ارتكاب الفعل المجرم، كل شخص يعتبر بريء حتى تثبت جهة قضائية ادانته، في إطار محاكمة عادلة. م41. شرعية التوقيف والاحتجاز واستثنائية الحبس المؤقت وعدم شرعية الاعتقال التعسفي م44، شرعية التوفيق للنظر ومدته 48 ساعة م45، حماية الحياة الخاصة 47 م، حرمة المسكن وحرمة النفس الا بمقتضى القانون والاذن 48 م. الحق في الدفاع يحمي قانون 175 م التقاضي على درجتين 165.

(راجع الأحكام الدستورية المرسوم الرئاسي 442/20 المؤرخ في 2020/12/30 المتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في أول نوفمبر 2020 ج. ر. عدد 82 الصادرة بتاريخ 2020/12/30)

(2024)

02- علاقة قانون الإجراءات الجزائية بقانون العقوبات

يحدد قانون العقوبات الجرائم ويقرر عقوبتها ويعبر عن قواعده بالقواعد الموضوعية. أما ق.إ. ج فهو القانون الشكلي وقواعده هي القواد الاجرائية للمادة الجزائية وهو وسيلة تطبق قانون العقوبات فهو وسيلته المحركة اتباعا لمبدأ ولا عقوبة بغير خصومة جزائية. ومن وقوع الجريمة حتى تنفيذ الجزاء أو اتخاذ التدبير الأمني وهو ما كرس فكرة التلازم بين القانونين والتكامل بين قواعدهما، وقانون الإجراءات الجزائية يحدد اجراءات كشف الحقيقة لتطبيق قانون العقوبات والجهات القضائية المختصة بتطبيق هذه الاجراءات وتسري قواعده على مراحل الدعوى.

وقد يتضمن قانون الإجراءات الجزائية مواد موضوعية كإفشاء المستندات م 161 وعقاب الشاهد الذي يمتنع عن الحضور م 172 والعبرة في تفرقة أحكام أو قواعد النصين هو موضوع النص فنصوص قانون العقوبات تتعلق بالتجريم والعقاب والمسؤولية الجزائية. أما نصوص قانون الإجراءات الجزائية فتتولى تحديد الجهات المختصة بالاتهام والتحقيق والحكم على المتهم وطرف الطعن في الاحكام.

03- علاقة قانون الإجراءات الجزائية بقانون الإجراءات المدنية والادارية

تحدد قواعد قانون الإجراءات المدنية والإدارية قواعد فصل النزاع بين طرفين أو فريقين حول حق شخصي، بينما تقرر قواعد قانون الإجراءات الجزائية طرق الوصول للحقيقة بشأن جريمة وتحديد صلاحيات جهات المتابعة. فالأول يرفع صالحا خاصا والثاني يتمثل في الحفاظ على النظام العام والصالح العام. ففي قانون الإجراءات المدنية والإدارية يعرض الخصوم دعواهم على القاضي مباشرة وينحصر دور القاضي في الموازنة بين الأدلة التي يقدمها الاطراف فدوره سلبي. ليس له مساهمة واقتناعه مقيد. وللاطراف حرية اللجوء للقضاء وتقديم ما شاءوا من أدلة ولهم ان يتنازلوا عن دعواهم متى شاءوا. أما قانون الإجراءات الجزائية فالدعوى تمر بمراحل متعددة قبل عرضها على القاضي كالاستدلال والتحقيق الابتدائي والاحالة ويشارك القاضي في جمع الأدلة للوصول للحقيقة ويستمد قناعته من أي دليل مطروح عليه دون قيد. وتتحرك السلطة العامة متى علمت بوقوع الجريمة وليس لها التنازل عن الدعوى. فالقانونان ينظمان محاكم تنتمي لجهة قضائية واحدة؛ محاكما مدنية أو جزائية هي جهة القضاء العادي. ولا اشكال في العودة لقانون الإجراءات الجزائية في حال الاحالة أ وفي حال غموض النص كالااحالة في تقادم الدعوى المدنية او بالنسبة للأحكام وطرف الطعن ومواعيد التكليف.

خامسا- سريان قانون الاجراءات الجزائية

وضعت نصوص قانون الإجراءات الجزائية لكفالة حسن سير العدالة، فهي قواعد اجرائية لا تمس موضوع الحق ولذلك يطبق بشأنها الأثر الفوري فكل اجراء يتم بعد نفاذها ولو كان بشأن جرائم ارتكبت قبل صدورها ولا يطبق بشأنها قاعدة الأصلح للمتهم وكل جديد في الاجراءات تعتبر أحسن من سابقه للوقوف على الحقيقة.